مؤقت

# مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٥٢١**

الخميس، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

---

الرئيس: السيد لافروف .......................... (الاتحاد الروسي)

الأعضاء: أيرلندا .......................... السيد كور

بلغاريا .......................... السيد تفروف

الجمهورية العربية السورية .......................... السيد وهبة

سنغافورة .......................... السيد محبوباني

الصين .......................... السيد وانغ ينغفان

غينيا .......................... السيد فال

فرنسا .......................... السيدة داشون

الكاميرون .......................... السيد بلينغا – إبوتو

كولومبيا .......................... السيد بالديبيسو

المكسيك .......................... السيدة لاخوس

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .......... السيد إلدون

موريشيوس .......................... السيد كونجول

النرويج .......................... السيد سترومن

الولايات المتحدة الأمريكية .......................... السيد وليمسن

## جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

---



02-35250 (A)
*0235250*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في أفغانستان**

**الرئيس** (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يقرر توجيه دعوة بموجب المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة سيما سمر، نائبة رئيس الإدارة المؤقتة في أفغانستان ووزيرة شؤون المرأة.

اصطحبت السيدة سيما سمر، نائبة رئيس الإدارة المؤقتة في أفغانستان ووزيرة شؤون المرأة، إلى المقعد الذي شغلته إلى طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيدة سيما سمر، نائبة رئيس الإدارة المؤقتة في أفغانستان ووزيرة شؤون المرأة.

أعطي الكلمة للسيدة سمر.

**السيدة سمر** (أفغانستان) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أكون موجودة هنا اليوم في مؤسسة مكرسة للسلام. إنني أهنئ الأمم المتحدة على تنفيذ ولايتها المتمثلة في دعم الاستقرار العالمي، عن طريق الارتقاء إلى مستوى المسؤولية عن دعم عملية السلام في أفغانستان. ذلك الالتزام من الأمم المتحدة ودولها الأعضاء يعطي الشعب الأفغاني الثقة بمواجهة قوى القهر والشر، وبالتحرك قدما نحو إعادة السلام إلى بلد مزقته الحرب.

ويسرني أننا أحرزنا تقدما كبيرا في هذه الفترة القصيرة. ففي الأشهر القليلة الماضية، انتقلنا بسرعة من بون إلى طوكيو إلى كابل، واضعين عملية سياسية وإطارا للحكومة بغية الاضطلاع بالعمل الشاق المتمثل في إعادة إعمار وإعادة بناء أفغانستان. والشعب الأفغاني يؤيد السلام ويتعهد بأنه سيعمل من أجل تحقيق الاستقرار. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي يكون فيه جيشنا الوطني مستعدا ومعبأ جيدا للتصدي لأعمال العنف وعدم الاستقرار في أي جزء من بلادنا. ولكن لا يسع المرء أن يتوقع من حكومة موجودة لفترة أربعة أشهر لا غير أن تكون قادرة على التصدي للتحديات التي نواجهها بعد أكثر من ٢٠ عاما من الدمار وثقافة الحرب.

وبدون التوسع الفوري لقوات حفظ السلام الدولية، فإن السلام والديمقراطية وإعادة الإعمار واستعادة حقوق المرأة وحقوق الإنسان أمور لن تكون ممكنة في بلدنا. إن حقوق المرأة معرضة بصفة خاصة للخطر بفعل الغياب الأمني. والمرأة لا تزال تخشى العنف وتقلق من فرض قيود مشابهة للقيود التي كانت تفرضها حركة الطالبان. وما لم يتوفر المزيد من الأمن، فإن عملية إدخال المرأة في اللوياجيرغا قد تتقوض، كما أن توزيع بطاقات التعريف الشخصية لتمكين المرأة من المشاركة في الانتخابات المقبلة قد يتعرض للخطر. والمرأة في أفغانستان بدأت ترى في نهاية المطاف بصيصا من النور بعد فترة طويلة من الظلمة. بيد أن المكاسب التي تحققت في الأشهر الأربعة الماضية يمكن تبديدها بسهولة ما لم يتحسن الأمن تحسنا كبيرا.

لقد أخبرنا بأن توسيع قوات حفظ السلام مكلف جدا. لكن دورة أخرى من الحرب ستثبت للعالم أنها أكثر كلفة: فهي ستكون مكلفة من حيث الخسارة في الأرواح البشرية. وفترة أخرى من العنف ستعرض للخطر أيضا الأموال والمساعدات التي استثمرت بالفعل في عملية السلام. وقد يؤدي أيضا استمرار عدم الاستقرار إلى تبديد جميع الأعمال السياسية التي نفذها بجهد كبير شعب أفغانستان والدول الصديقة في كل مكان. واستمرار عدم الاستقرار لربما بدد الفرصة الحقيقية الأخيرة لعكس مسار عقود من

أعمال العنف، وتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة.

وعلمنا أن الدول الأعضاء عازفة عن توسيع القوات الأمنية في أفغانستان بسبب الخوف من أن الجنود سيواجهون خطري الاختطاف والقتل. نعم، قد يكون هذان الخطران قائمين، وعلينا أن نتصدى لهما بوضع كل شيء في مكانه الصحيح بغية إعطاء أولئك الجنود الدعم المناسب كي لا يظلوا معرضين للخطر. ولكننا إذا لم نتصد للمشاكل التي تواجهها أفغانستان، فإن الأخطار ستكون حتى أكبر من ذلك.

أعلم أن ما أطلبه ليس سهلا توفيره. بيد أنني أناشد قادة جميع الأمم أن يفكروا بعناية في المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وأن يقيموا التكاليف السياسية والاقتصادية المترتبة على توسيع قوة المساعدة الأمنية الدولية إزاء الأخطار الكبرى المتمثلة في عدم اتخاذ أي إجراء وعدم تعزيز الأمن.

وأخيرا، إن الأمن يعني توفير الأموال حالا ولأمد بعيد بغية تعزيز الحكومة عموما. ومقدار المساعدة التي تلقتها الحكومة المؤقتة ضئيل مقارنة بالتعهدات، خاصة إزاء الاحتياجات الجمة. إن ما نحتاجه هو الموارد المالية للدلالة على أن السلام يوفر التغييرات في ظروف الحياة التي يعيشها الشعب.

وعلينا ألا نترك عملنا في استعادة السلم في أفغانستان من دون أن نتمه. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يجدد التزامه بالتضافر والعمل بحسم على اقتلاع عناصر عدم الاستقرار وإيلاء تأييده المستمر لإعادة بناء السلم في أفغانستان، وتحقيق الاستقرار في المنطقة. فلقد تعلمنا أن العنف لا يكتفي بالبقاء داخل حدود أفغانستان، بل تنمو جذوره ويمتد إلى مناطق خارج البلد وخارج المنطقة بأسرها. وعلينا ألا نكرر أخطاء الماضي.

فبتضافرنا تسنح لنا الفرصة لتغيير مستقبل أفغانستان، وإيجاد نموذج للديمقراطية والسلام في منطقة هشة، واستعادة حقوق المرأة وحقوق الإنسان. ساعدونا على أن نمضي قُدما على طريق هذا الأمل والحلم. وأعينونا على تخليص رجال أفغانستان ونسائها من دائرة الاضطهاد والعزلة والحرب. فبدعم العالم من ورائنا سوف نمضي قُدما بخطوات واثقة، خطوة خطوة، لإحداث تحول في مستقبل أفغانستان، والمنطقة، والعالم أجمع.

مرة أخرى أعرب عن عميق شكري لكم، سيدي الرئيس، ولزملائك في مجلس الأمن على هذه الجلسة المعقودة بشأن أفغانستان؛ لا سيما أنني أعلم أن على المجلس أن يركز اهتمامه كله على الشرق الأوسط، بسبب الإلحاح الهائل للوضع في تلك المنطقة. واسمحوا لي بأن أعرب عن تأييد شعب أفغانستان والحكومة الأفغانية لما اتخذه مجلس الأمن من إجراءات لصالح السلام في الشرق الأوسط.

ونحن نؤيد بقوة التنفيذ الضروري والعاجل لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط.

ونأمل أن يخلو العالم من العنف وأن يسود السلام كوكب الأرض.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء المشاورات السابقة للمجلس، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي، إلى السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وسوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى تقرير إحاطة يقدمه السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

أدعو السيد بريندرغاست لتقديم تقريره.

**السيد بريندير غاست** (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أخاطب هذا المجلس مرة أخرى في حضور السيدة سيما، التي أسعدني الحظ بأن ألتقي بها في كابول خلال الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا هناك، والتي بهرتنا بقوة مواقفها وصرامتها.

لقد مر حوالي الشهر على آخر مرة نظر فيها المجلس في موضوع أفغانستان في جلسة مفتوحة. ولا شك أن الشهر يعد مدة طويلة في الجدول الحافل لتاريخ أفغانستان مؤخرا، ولم يكن الشهر الماضي استثناء من ذلك. وعلى حين أنني سأحاول، كالمعتاد، أن أتناول مجموعة من المسائل، فإنني أود أن أبدأ، إذ أذنتم لي، بالاجتماع الطارئ للجمعية الكبرى (اللويا جيرغا)، المقرر عقده في حزيران/يونيه، إذ أن هذه الجمعية تمثل أهم معلم سياسي في عملية بون منذ إنشاء السلطة المؤقتة.

وكما يذكر بالتأكيد أعضاء المجلس، فإن من المقرر أن تضم اللوياجيرغا حوالي ١ ٥٠٠ مندوب، ينتخب الشعب نحو ١ ٠٠٠ منهم بطريق غير مباشر، وتختار اللجنة المستقلة للجمعية الكبرى الطارئة ٥٠٠ مندوب. وسوف تجتمع الجمعيات المحلية، في المرحلة الأولى، لاختيار قائمة من الممثلين، تُعرف باسم "الهيئات الانتخابية". ثم تسافر هذه الهيئات الانتخابية إلى مركز من مراكز المقاطعات التسعة. وفي المرحلة الثانية، بين ٢٠ أيار/مايو و ٣ حزيران/يونيه، تقوم الهيئات الانتخابية بانتخاب عدد من المندوبين من بين أعضائها لتمثيل كل مقاطعة في الجمعية الكبرى (اللوياجيرغا).

ونظرا إلى الصعوبات المتعلقة بالإعداد والتموين، والبيئة الأمنية، والإطار الزمني القصير للغاية، فإن الانتخابات، حتى غير المباشرة، تمثل تحديا كبيرا. غير أن المرحلة الأولى قد بدأت في موعدها وحققت نجاحا.

وعُقدت أول جمعية محلية في ١٤ نيسان/أبريل في منطقة مورديان، بمقاطعة جوزجان. وقد حضر هذه الجمعية السيد الأخضر الإبراهيمي الذي استقبله بحرارة الـ ٢ ٠٠٠ شخص الذين سافروا إلى هنالك. وقد ذكر السيد الإبراهيمي أن التحمس للجمعية الكبرى (اللوياجيرغا) يتعاظم في شتى أرجاء أفغانستان. فالناس يتطلعون إلى فرصتهم الأولى منذ سنوات عديدة للمشاركة في العملية السياسية.

وقد عُقدت منذئذ عشر جمعيات محلية أخرى، وتم اختيار ما مجموعه ٢٠٠ عضو من أعضاء الهيئات الانتخابية. وكانت بعض النتائج مشجعة جدا لأولئك الذين يتمنون أن يروا في أفغانستان حكومة متعددة الأعراق وممثلة لكل الطوائف. علما بأنني أشير بوجه خاص إلى اختيار الباشتون في مناطق يشكلون فيها أقلية، وإلى اختيار امرأة واحدة على الأقل، وهو إنجاز يعد متواضعا في معظم المجتمعات ماعدا أفغانستان. ولعل المجلس يذكر أن اللجنة المستقلة نفسها سوف تختار ١٦٠ امرأة، علما بأنه لا حد لعدد النساء اللاتي يمكن انتخابهن. ونأمل أن تتكرر هذه السابقة الإيجابية كثيرا خلال المرحلتين الأولى والثانية كلتيهما بحيث يتأتى للتضحيات الهائلة والمسؤوليات الجسيمة التي تحملتها المرأة الأفغانية خلال عقود الحرب الماضية أن تجد لها صدى في تشكيل الجمعية الكبرى (اللوياجيرغا).

ويجري اتخاذ كل الخطوات الممكنة، في ظل الموارد المتاحة المحدودة، من أجل أن تكون عملية الاختيار عادلة. ويقوم حاليا موظفو الأمم المتحدة وأعضاء لجنة اللوياجيرغا بتدريب أربعين فريقا من المنظمين المحليين. كما يجري إنشاء مراكز للعمليات في كل مركز إقليمي، وسوف يقوم مراقبون دوليون بإجراء مراقبات عشوائية للتأكد من التزام العملية بالإجراءات التي وضعتها لجنة اللوياجيرغا.

غير أن هنالك بالفعل دلائل واضحة على أن بعض القواد والإداريين الرفيعي المستوى يخططون لمحاولة فرض اختيار رجالهم بالقوة. وهناك مناقشات دائرة مع الإدارة المؤقتة ومع قوة المساعدة الأمنية الدولية في حدود ولايتها الراهنة، حول كيفية توفير الأمن للمرحلة الثانية من عملية الاختيار، وللجمعية الكبرى (اللوياجيرغا) نفسها.

ويمكننا حاليا القول بأن عملية عقد الجمعية الكبرى الطارئة تمضي في طريقها المرسوم. ولكنني لا أود، في الوقت نفسه، أن أخفي المشاكل والعقبات التي ما زالت أمامها. إن الفترة المقبلة ستكون فترة حافلة وصعبة لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، وللإدارة المؤقتة، وللشركاء الدوليين، ولكننا مازلنا على أمل وثقة بأن تنعقد الجمعية الكبرى الطارئة في موعدها، وأن تؤدي إلى انتقال سلس إلى المرحلة التالية من عملية بون.

وهناك تطور سياسي مهم آخر يتمثل في عودة الملك السابق، ظاهر شاه، الذي نُفي منذ عام ١٩٧٣، كما يعلم المجلس. وقد أعلن الملك السابق تأييده للرئيس قرضاي والإدارة المؤقتة. كما أكد على أنه لم يعد لمحاولة إحياء الملكية، وإنما لتوحيد صفوف مواطنيه الأفغان والعيش بالقرب منهم.

وفي غمار بشائر الأمل هذه، وقعت سلسلة من أحداث العنف زادت من المخاوف الأمنية. وتشمل هذه الأحداث محاولة فاشلة في جلال أباد لاغتيال وزير الدفاع، أدت إلى مقتل ستة من المشاهدين وإصابة عدد أكبر؛ وهجوما بالصواريخ على قوة المساعدة الأمنية الدولية؛ وتعرُّض دوريات لتلك القوة للعديد من عمليات القصف؛ وزيادة عامة في وجود المسلحين في شوارع كابول؛ وقيام مظاهرات في نانغارهار وهيلماند ضد سياسة السلطة المؤقتة الرامية إلى استئصال الخشخاش، مما أسفر عن مقتل ١٦ شخصا؛ وحدوث مناوشات بين قوات الباشتون والطاجيك غرب البلاد؛ ووقوع عمليات قتال متفرقة في نمروز بين قائد مدعوم من قِبل إسماعيل خان وبين سلطات المقاطعة؛ ووقوع أعمال قتال في مقاطعة ورداك بشأن منصب حاكم المقاطعة.

وأود بصفة خاصة في هذا السياق أن أسلط الضوء على جريمة قتل السيد شاه سيد المأساوية يوم ١٠ نيسان/أبريل، وهو أفغاني يعمل لدى منظمة الأغذية والزراعة. وتشكل وفاته إضافة إلى نمط مثير للقلق من الهجمات على المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال المساعدات الإنسانية، ولا سيما في شمال أفغانستان.

وقد اتخذت الإدارة المؤقتة، بالرغم من قدراتها المحدودة، بعض الإجراءات للتعامل مع تدهور الحالة الأمنية. وأوفدت الإدارة على وجه الخصوص وفدا للوساطة في الصراع الذي نشب في ميدان شهر، بمقاطعة ورداك، على غير بعيد من كابول. وقد لقي هذا الوفد بعض النجاح، رغم أن مظاهر التوتر ما زالت قائمة.

واضطلعت مديرية الأمن القومي التابعة للإدارة المؤقتة بعمليات اعتقال واسعة النطاق في شهر نيسان/أبريل، وُصف الهدف منها بأنه اتقاء هجمات إرهابية محتملة. وقد أتيحت للجنة الصليب الأحمر الدولية سبل الوصول إلى السجناء وأطلق سراح قلة منهم، ولكن أكثر من ٢٠٠ شخصا لا يزالون قيد الاحتجاز. ولم توجه أي اتهامات إلى المشتبه فيهم ولم تقدم ضدهم أي أدلة بعد أن انقضى على عمليات القبض ثلاثة أسابيع. والتقى ممثلو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع رئيس إدارة الأمن للإعراب عن شواغلهم. وأكد لهم أن التحقيق سيستكمل قريبا، ثم يحاكم السجناء على التهم أو يفرج عنهم. وستتابع البعثة هذه المسألة متابعة وثيقة للغاية.

وقد بذلت الإدارة المؤقتة في الوقت ذاته جهدا دؤوبا للقضاء على محصول هذا العام من الخشخاش. وبمساعدة مالية مقدمة من المملكة المتحدة، خيّرت الإدارة المزارعين بين قبول تعويض مالي مقابل عن كل هكتار يتلف وبين التعرض للقضاء على محصولهم قسرا. وأثارت هذه السياسة معارضة شرسة من جانب المزارعين. ورغم ذلك فقد نجحت الإدارة في إتلاف ما يزيد عن ٢٠٠٠ هكتار، ودفعت تعويضا قدره ٣ ملايين دولار. ولعلي أشير هنا إلى أن المحصول الذي أتلف تتجاوز قيمته بأسعار الجملة في أوروبا مبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

بيد أنه لا يزال يوجد ما يقدر بـ ٦٥٠٠٠ هكتار مزروعة بالخشخاش، وقد بدأ جني المحصول بالفعل في بعض المقاطعات. وتواجه الإدارة المؤقتة مقاومة نشطة وتفتقر إلى الوسائل اللازمة للاضطلاع بتدمير شامل للمحصول. وقد طلبت الإدارة تقديم مساعدات دولية لإعانة المزارعين على زراعة محاصيل بديلة وتسويقها. ونحث المجتمع الدولي على الاستجابة لهذه النداءات. وفي حالة نجاح الإدارة المؤقتة، لن يساعد نجاحها على النهوض بالأمن في أفغانستان فحسب، بل سيحد كذلك من المشاكل الناجمة عن تجارة المخدرات غير القانونية في البلدان المستهلكة أيضا.

وكثيرا ما أشار أعضاء المجلس إلى ضرورة أن يمسك الأفغان بزمام أمنهم. وفي هذا الصدد، وضعت الإدارة المؤقتة الخطوط العريضة لرؤية متماسكة بشأن قطاع الأمن فيها في المستقبل، وخطة لتحقيق تلك الرؤية. ونوه الأمين العام في إحاطته الإعلامية التي قدمها خلال مشاورات غير رسمية في ٥ نيسان/أبريل، بالنتائج الإيجابية للغاية التي تمخض عنها مؤتمر جنيف للجهات المانحة لأغراض الأمن. وقدمت الإدارة المؤقتة في ذلك المؤتمر ورقات شاملة عن تشكيل قوة للشرطة الوطنية الأفغانية وجيش وطني أفغاني. وسيعقد في الشهر القادم مؤتمر للمتابعة في هذا الصدد.

ومما يبرهن على ضرورة إقامة نظام فعال للشرطة والإصلاح الادعاءات الأخيرة بارتكاب إساءات لحقوق الإنسان، أود أن أتطرق إليها الآن بعد إذنكم. ففي أوائل نيسان/أبريل، تقدم عضو في لجنة اللوياجيرغا وممثلون لطائفة الهزارا إلى بعثة تقديم المساعدة لأفغانستان بادعاءات عن اكتشاف قبور جماعية في مقاطعة باميان. فأوفدت بعثة مبدئية إلى هذه المنطقة، واستنادا إلى النتائج التي توصلت إليها تلك البعثة، طلب السيد الإبراهيمي إلى مفوضية حقوق الإنسان تحديد بعض خبراء الأدلة الجنائية في مجال حقوق الإنسان الذين يمكنهم السفر إلى باميان لإجراء تحقيق أشمل. وسيُضطلع بهذه المهمة في وقت لاحق من هذا الشهر.

كذلك أثار السيد الإبراهيمي مع الزعماء المحليين، بمن فيهم السيد رشيد دوستم والسيد محمد عطا، خلال زيارته إلى مزار شريف يومي ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل، مسألة الهجمات المستمرة على الأقليات البشتونية في الشمال. وأعطاهم السيد الإبراهيمي نسخا من تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان الذي توثّق فيه هذه الحوادث. وأكد ضرورة اتخاذ خطوات فعالة على وجه السرعة لإنهاء هذه الهجمات. وأعطاه الزعماء تأكيدات بأنهم سيفعلون ذلك.

واسمحوا لي الآن بالتطرق إلى مسألتي الإغاثة والتعمير. فثمة دلائل خلال الأشهر القليلة الأخيرة على أن الاقتصاد قد بدأ في الانتعاش وعلى أن هذا الانتعاش يصل إلى الكثيرين من الأفغان. ومع أنه لا بد من أن يواصل المجتمع الدولي تركيزه على الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، فهناك مجال متزايد للاضطلاع بأنشطة الإصلاح والتعمير كذلك.

لذلك فمن دواعي القلق الشديد أن وصول الأموال التي تم التعهد بتقديمها لهذه الأنشطة في طوكيو بطيء للغاية. ومع أن من المفهوم أن الجهات المانحة قد تريد انتظار المزيد

من الاستقرار قبل صرف هذه الأموال، يجب علينا أيضا التسليم بأن تنفيذ مشاريع الإصلاح والتعمير سيعين كثيرا على تحقيق ذلك الاستقرار. فهذه الحالة أشبه بحالة الدجاجة والبيضة، أيهما أسبق. ويمكن لتوفير المساعدة في مجال التعمير تحت ظروف معينة، كما يسلم بذلك القرار ١٤٠١ (٢٠٠٢) الذي اعتمده المجلس بالإجماع، أن يعزز استتباب أوضاع القانون والنظام. ونحث لذلك الدول الأعضاء على الوفاء بتعهداتها حتى يمكن الاستعانة بتمويل التعمير والتنمية في المساعدة على تهيئة مناخ آمن للتغيير السياسي والاقتصادي.

وترقبا لتقديم الأموال المتعهد بها في طوكيو، فقد بدأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تخطيط أنشطة الإنعاش والتنمية بالتعاون مع السلطة المؤقتة. و تتصدر البعثة، بناء على طلب السلطة، الجهود المبذولة لتصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج المتكاملة لتنمية المناطق في عشر مناطق من البلد على سبيل الأولوية.

وبالإشارة إلى مسألة ذات صلة، انعقد الاجتماع الأول لفريق التنفيذ في كابول يومي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل. ويتذكر المجلس أن فريق التنفيذ شُكّل في أثناء مؤتمر طوكيو للإشراف على استخدام الأموال المتعهد بها لإعادة إعمار أفغانستان. وقدمت الإدارة المؤقتة في الاجتماع المذكور ميزانيتها التشغيلية الراهنة. وهنأ كثير من المانحين الإدارة على قدرتها على إعداد ميزانية واضحة وواقعية، ومشروع إطار رائع للتنمية الوطنية، وقائمة بالمشاريع ذات الأثر السريع التي يتعين تنفيذها على الفور. وأخبر السيد قرضاي الفريق بوجوب الإسراع بمدفوعات المانحين بشكل ملح من أجل الوفاء باحتياجات الميزانية التشغيلية والاحتياجات الطارئة.

وقد فاق معدل عودة اللاجئين من البلدان المجاورة التوقعات. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا إلى أفغانستان في الثمانية أشهر الأولى لبرنامج المفوضية لتيسير الإعادة إلى الوطن. ويمثل هذا أسرع عودة للاجئين في أي مكان منذ نهاية الحرب في كوسوفو عام ١٩٩٩.

وفي مجال المساعدة الغذائية، تتعرض الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي لتلبية الاحتياجات الفورية من الغذاء لأكثر من ٦ ملايين أفغاني بازدياد لخطر نضوب الموارد النقدية والسلعية بدرجة خطيرة. فقد بلغت قيمة تعهدات المانحين بتقديم المساعدة الغذائية، في ١٨ نيسان/أبريل، أقل من نصف المطلوب للإنفاق على العمليات الجارية. علاوة على ذلك، أظهرت تقييمات الضعف مؤخرا أن الاحتياجات الغذائية في أفغانستان أكبر مما كان مقدرا في الأصل. وقد أعاقت الحرب بين الفصائل والمظاهرات ضد حملة القضاء على نبات الخشخاش في جنوب البلد وشرقه جهود الأمم المتحدة الرامية للتخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي.

وكما رأينا بتواتر شديد في أفغانستان، فإن الطوارئ الإنسانية تتعاقب الواحدة تلو الأخرى، وتتفاقم آثارها المدمرة بفعل الهياكل الأساسية المدمرة وآليات التجاوب الاجتماعي التي أصابها الوهن. وبعد أن بذلت جهود كبيرة لتقديم المساعدة لضحايا زلزالين قرب ناهرين في شمال أفغانستان، ظهرت تقارير عن نكبة الجراد الهائلة في الشمال. ويهدد هذا البلاء مباشرة المحاصيل في مقاطعات بلخ وكندز، وبغلان، وسمانغان، التي تعاني بالفعل من الجفاف. وقد نشرت منظمة الأغذية والزراعة مخزوناتها الموجودة من المبيدات الحشرية وتنتظر وصول إمدادات جديدة في خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة للتصدي لكارثة الجراد.

وفي قطاع الصحة، بدأت في ١٦ نيسان/أبريل حملة وطنية للتلقيح ضد شلل الأطفال، استهدفت ٦ ملايين طفل أفغاني وحشدت دعم ٠٠٠ ٦٠ متطوع. ومن المتوقع أن تنجح جهود التطعيم هذه في وقف انتشار شلل الأطفال في أفغانستان بنهاية عام ٢٠٠٢.

لقد حاولتُ وصف صورة للأمم المتحدة وهي تعمل بمزيد من التنسيق بين الأجزاء التي تتكون منها، بالإضافة إلى التعاون مع السلطة المؤقتة التي أنشئت بموجب اتفاق بون. وكان الدعم الدولي لعملية بون حتى الآن سخيا ومفيدا فيما تحقق من تقدم.

وفي الوقت نفسه، لا أود أن أترك أي أوهام حول العقبات الماثلة أمامنا، أو حجم الموارد التي لا تزال مطلوبة أو الضغوط التي لا تزال الإدارة المؤقتة تواجهها. فبعد العديد من سنوات الحرب والحرب الأهلية في أفغانستان، يعتبر التقدم السياسي والإنساني الذي تحقق في الأشهر العديدة الماضية مشجعا جدا. بيد أن هذا التقدم ليس أكيدا على الإطلاق. ولا يزال الأمن يشكل تحديا رئيسيا في أنحاء عديدة من البلد، وستكون هناك حاجة إلى مساعدة مالية كبيرة. ولذلك، فإنني أود أن أختتم كلامي بالتوجه بنداء إلى المجتمع الدولي للتعجيل بتسليم مساعدته وتوسيع نطاقها حتى تشمل الاحتياجات المتعلقة بالأمن التي لم تلب حتى الآن.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أشكر نائب الأمين العام، السيد برندرغاست، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.

---